

مرغ السبيلين لا ينقض الموضوع عندنا استحبابا لما قبل الخروج من بقائه الجمع
 عليه ادعيت هذا فالاستصحاب الذي نقول به دون الحقيقة وبصرف
 اله الاسم هو ثبوت امر في الزمان الثاني لثبوته في الزمان الاول
 لا تنقما يصلح ان يتغير به الحكم بعد الجرح التام مثاله مال الشخص
 عشر دينار انا قصة تزوج رواج الكاملة فعندنا لا زكاة فيها
 للحقبة فاما عكسه وهو ثبوت الامر في الاول لثبوته في الثاني واستصحاب
 مقلوب كان يقال في الميكان الموجود الان كان على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي فالسكنى ولم نقل الاصحاح
 به الا في مثله واحد سنه في نزع منها اصول الخبر وتركها
 هنا خوف الاطاله **باب الترجيح واما الأدلة**
فقدم الحكم بها على الحنفى اذا المراد بالجمع بينهما كما تقدم كتحريم
 الظاهر على المولى **والموجب للعلم على الموجب للنظر** كتحريم
 القطعي على المتواتر على الظني كخبر الواحد **وقدم النطق** وهو الذي
 سبق نفسه للمصنف **القياس الحكي** وقدم القياس **الحكي على القائل**
الحنفي وذلك كتقديم قياس الاولى والمساوى على الادون **فان**
وجد في النطق ما يغير الاصل الى عدم الاصل المتقدم فواضح انه
 يعمل بالنطق **والا** اي وان يوجد في النطق ما يغير عدم الاصل
فيستحب كماله وهو عدم الاصل **باب الاجتهاد**
والاقتناء والاستقناء ومن شرط الحق وهو العالم

الفتية المجتهد ان يكون عالما بالفتية اصلا وفيها خيرا ومذهبا
 اي لسبيل الفتية وقواعد وروعه وكما بها من الخلاف والمذاهب
 المستقرة ليذهب الى قول من ولا يتخالف الامم باحداث قول بخلاف
 ولا يشترط حفظها بل كفى معرفة بان ما افتى به ليس بخالف للاجماع
 اما بان يعلم موافقة لعالم او يظن ان تلك الواقعة حادثة لم
 يسبق لاهل الامصار المتقدمة فيها كلام وذهب بعضهم الى ان
 مراد المصنف بقوله اصلا وفيها خيرا في الاحكام من كتاب او سنة
 لا اجماع او قياس او غيرها ولعل هذا القابل ففهم من قوله اصلا
 الكتاب والسنة ومن فرعا القياس والاجماع كونهن الاربعة
 ادلة الفتية لا الفتية والاضايات للمصنف ذكر السنة ولعل
 مراد المصنف بالاصول الفتية وجعله من الفتية تغليبا للفتية على
 او يكون مراده من الاصل قواعد الفتية كقول صاحب التبيين هذه
 كتاب مختص في اصول مذهب الشافعي والله اعلم وصح ابن
 الصلاح اشتراط معرفة المجتهد للفتية كالمصنف وقال البيضاوي لا حاجة
 للا الفتية لانه نتيجة الاجتهاد **وسرط المجتهد ان يكون كاملا الأدلة**
في الاجتهاد اي ان يكون ذملا اعني هيئة راسخة في النفس يدرك
 بقا من شأنه ان يعلم من جهة استنباط الاحكام الشرعية بان يعرف
 كيفية النظر في استفادة المجهول من المعلومات لان المجتهد هو
 المستفخ وسعه في درك الاحكام الشرعية واستنباطها فلا

فوله
 الكتاب
 على العلوم
 وان حصل بالاصح
 الخبر

Copyright © King Saud University

التفر